رأي القدس

طارق عزيز يحرج جلاديه

■ كان ظهور السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي كشاهد في محاكمة الرئيس صدام حسين ورفاقه الحدث الابرز في جلسة يوم امس، لانها المرة الاولى التي يخرج فيها الى العلن منذ اعتقاله قبل ثلاث سنوات.

السيد عزيز كان صلبا متماسكا قوي الحجة والمنطق في دفاعه عن زملائه، وخاصة الرئيس صدام وشقيقه برزان ونائب الرئيس طه ياسين رمضان. واستطاع ان يقلب الطاولة على القاضي والادعاء العام، عندما سألهما عن اسباب عدم محاكمتهما رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري قائدي حزب «الدعوة» المسؤول عن محاولة اغتيال استهدفته في جامعة المستنصرية عام 1982.

وفاجأ السيد عزيز المحكمة، والمشاهدين، مرة ثانية عندما دافع بحرارة واحترام شديدين عن رئيسه صدام حسين، الامر الذي نسف كل الروايات التي سربها الامريكان عن استعداده للشهادة ضده، مقابل الافراج عنه لاسباب صحية.

المحاكمة تتحول تدريجيا من محاكمة للعهد البعثي الى محاكمة للعراق الجديد، ورموزه العراقية المرتبطة بالاحتلال الامريكي. ويساهم تدهور الاوضاع الامنية والسياسية على الارض في ان تكون المحصلة لمصلحة من يقفون في قفص الاتهام، وليس الادعاء العام ومن يقف خلفه، ويحركه من وراء ستار.

الظاهرة الملفتة للنظر تلك المعنويات العالية لقادة النظام ورئيسهم صدام حسين. فقد كانوا اكثر صلابة، واقوى حجة من خصومهم، واستطاعوا سرقة الاضواء وجذب اهتمام ملايين العراقيين، وعشرات الملايين من العرب، الذين يتابعون هذه المحاكمات بادمان شديد.

وهذا الاداء العفوي والمحكم من قبل «المتهمين» امام المحكمة، جعل القاضي في وضع لا يحسد عليه، ولهذا بدا عصبيا فاقد السيطرة على انفعالاته، وهو امر ليس من طبيعة القضاة، وينعكس سلبا على مهنيتهم وموضوعيتهم.

فعصبية القاضي رؤوف عبد الرحمن اظهرته بشكل مهزوز امام المتابعين للمحاكمة، وجعلت اداءه مرتبكا، ولهذا خرج على الاصول القضائية المتبعة، عندما رفض طلب هيئة الدفاع استجواب الشاهد طارق عزيز، وطلب منه مغادرة منصة الشهادة في اسرع وقت ممكن.

القاضي رؤوف وعد السيد عزيز بمحاكمة قادة حزب «الدعوة» الذين يتربعون على سدة الحكم في العراق الجديد بتهمة محاولة اغتياله عام 1982. وما زال من غير المعروف ما اذا كان سيبر بهذا الوعد ام لا. ولكن من المرجح انه لن يفعل ذلك، ليس لانه لا يريد، وانما لكونه لا يستطيع، فالرجل ليس صاحب قرار، وانما مجرد أداة من ادوات الاحتلال.

لا بد ان نسبة كبيرة من ابناء العراق يترحمون على زمن هؤلاء المتهمين، حيث كان بلدهم موحدا قويا مرهوب الجانب، يشكل قوة اقليمية رئيسية في المنطقة، وفوق كل هذا وذاك، كان بلدا آمنا تسوده الوحدة الوطنية، ولا يعرف الطائفية البغيضة في صورها البشعة التي نراها حاليا.

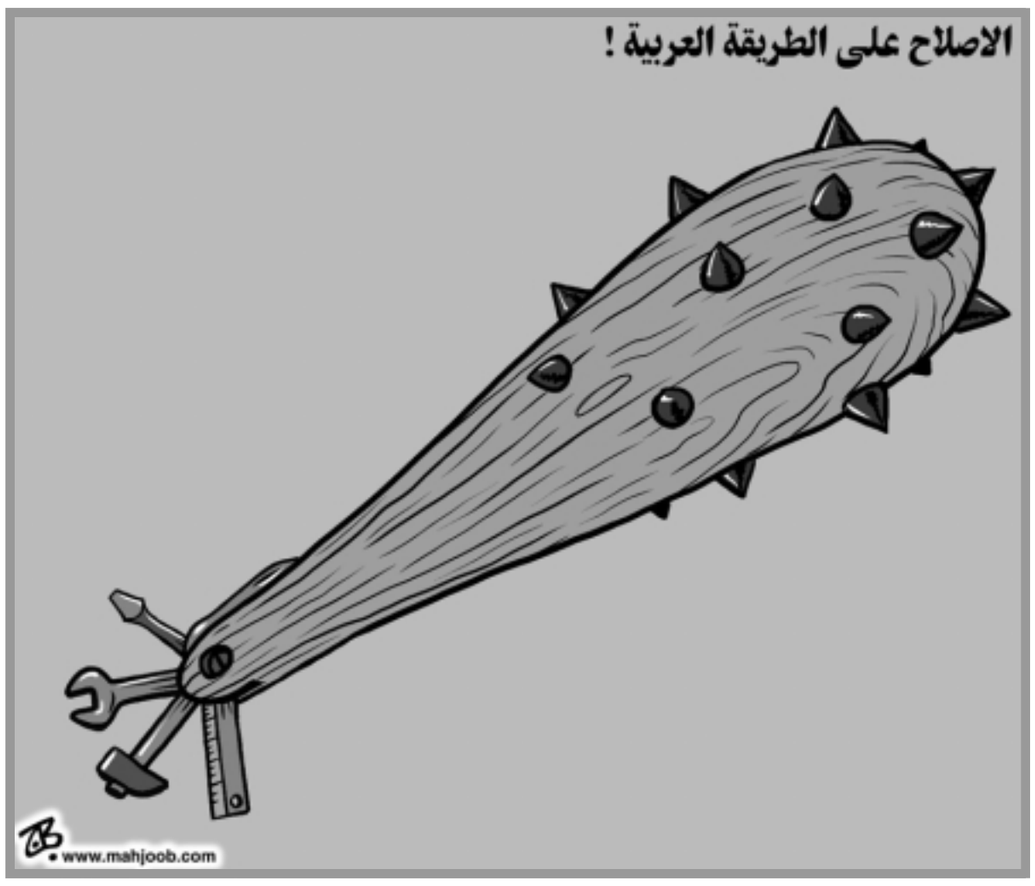

بعد ان دمر العراق وتشظى اجتماعه: إحياء مشروع التقسيم

د. بشير موسى نافع *

■ عندما كتب بعض منا في نهاية العام الأول للاحتلال يقول بوصول المشروع الامريكي إلى نهايته، ظن آخرون أن تلك ليست أكثر من أوهام تنطلق من دوافع سياسية بحتة. كان مجلس الحكم آنذاك قد استقر، وظهر السياسيون العراقيون العائدون من المنافي، من كل الاتجاهات والطوائف، يعانقون المسؤولين الامريكيين على شاشات التلفزة. انطلقت المقاومة العراقية بعد أسابيع قليلة من سقوط العاصمة العراقية، ولكن قادة جيوش الاحتلال وحلفاءهم لم يعدموا تفسيراً ما لحركة المقاومة: فلول النظام السابق، بقايا المتطوعين العرب، عناصر عربية سنية لا تريد قبول إطاحتها عن الحكم، بعثيون يائسون، وهكذا. وبينما طارت التوقعات بهزيمة «المتمردين» و«الإرهابيين» خلال أسابيع أو شهور، عقدت المؤتمرات الدولية الهادفة دعم إعادة بناء العراق وخفض ديونه، وأعلن عن عشرات المليارات من الدولارات الموعودة وعن مخططات لا أول لها ولا آخر لوضع العراق على طريق الرفاه. لم يعد أحد يتحدث عن أسلحة الدمار الشامل، المبرر الوحيد الذي وظف لشن حرب هائلة واحتلال بلد بالغ الأهمية بدون غطاء دولي أو قانوني. ولكن سرعان ما استدعي مبرر آخر لا يقل نبلاً: إطاحة نظام تسلطي مكروه من شعبه ومحيطه وإقامة حياة ديمقراطية في قلب الشرق الأوسط المسكون بالديكتاتوريات والتيارات الأصولية والعنف.

بيد ان التوقعات بفشل مشروع الاحتلال بنيت على قراءة المشروع ذاته وعلى حساب ردود الفعل العراقية، لا على الأمنيات السياسية. بدأت إدارة الاحتلال خطواتها الأولى بتقويض أسس الدولة العراقية واستباحة مؤسساتها؛ وأظهرت توجهاً واضحاً لتسليم مقدرات عراق ما بعد الغزو لقوى لا جذور شعبية لها. ولم يكن خافياً ان العراق الجاري تكوينه تحت رعاية إدارة الاحتلال أريد له الانفصال عن محيطه العربي، وهو الذي بنيت ثقافته الوطنية منذ ولادة العراق الحديث على الانتماء للعروبة ورعاية مصالحها. وفوق ذلك كله وضعت إدارة الاحتلال قواعد تقسيم البلاد وتشظية اجتماعها على أسس طائفية وإثنية، ليس فقط بتوزيع مقاعد مجلس الحكم على تلك الأسس، بل وأيضاً وضع بذرة التقسيم في قانون إدارة الدولة والإيحاء بأن دستور العراق الجديد سيكتب انطلاقاً منها. ما لم يره المحتلون وحلفاؤهم ان غزو بلد في حجم العراق وأهميته، بدون مبرر ولا مسوغ، ما كان له ان يمر بدون عواقب داخلية وإقليمية ودولية، وان احتلال العراق ما كان له ان يقبل من الضمير الجمعي العربي أو الإسلامي، مهما بلغ عدد المتحالفين مع الاحتلال في دوائر المعارضين العراقيين السابقين. وليس ثمة من سياسة استخدمت لدفع الوضع العراقي إلى مزيد من التفاقم كسياسة إدارة الاحتلال وجيشه، المستهدفة قهر السنة العرب وإهانتهم وعزلهم عن شؤون بلادهم. كانت إدارة الاحتلال، باختصار، تشرف على تسليم العراق لمجموعة من السياسيين الباحثين عن دور لهم مهما بلغ الثمن، على سيناريو تدريجي للانقسام الأهلي، وعلى تعزيز المقاومة وتقديم المسوغات كاملة الشرعية لها. ولم يكن هناك مفر من الفشل.

الصورة التي تنقل يومياً من العراق، بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الاحتلال، هي صورة بالغة المأساوية لاحتلال أجنبي يلفظ أنفاسه ولبلد كريم وأبي أعطب على كل المستويات. ولم يكن غريباً بالتالي ان يمر تشكيل الحكومة العراقية الثالثة في أقل من عامين، التي استعصى تشكيلها طوال خمسة شهور من التفاوض والمساومة بين القوى السياسية، بدون أن يثير شيئاً من الاحتفال الذي كان متوقعاً داخل المنطقة الخضراء وعواصم دول الاحتلال. كان الجنوب العراقي (ومنطقة البصرة على وجه الخصوص) يعتبر مثالاً لما يمكن ان ينجح مشروع العراق الجديد في هندسته. فالقوات البريطانية تتمتع بعلاقات جيدة مع السكان، ولا تكاد تتعرض لأي درجة من الهجمات التي تتعرض لها القوات الامريكية في الوسط والشمال. ولكن البريطانيين، الذين وصفوا دائماً بأنهم الأكثر دراية بالشأن العراقي، لم يدركوا حقيقة ما كان يجري تحت أقدامهم. ولم يعد الأمر إلا مجرد وقت قبل ان تنفجر الأوضاع، وتجعل من البصرة كارثة أكبر بكثير من كارثة بغداد، وفشلاً أكثر فداحة من الفشل في أنحاء العراق الأخرى. البصرة اليوم لا تشهد هجمات يومية على القوات البريطانية وتصفيات طائفية وحسب، بل أصبحت ساحة للصراع الدموي بين ميليشيات التيار الصدري، وميليشيات بدر ومسلحي ما يسمى بـ«حزب الله العراق»، التي يحاول كل منها فرد سيطرته على المدينة ومؤسسات الحكم والتعليم والإدارة فيها. طبقاً لمحافظ البصرة، لم تقم شرطة المدينة وجهازها القضائي طوال السنوات الثلاث الماضية بالتحقيق في حادثة اغتيال أو قتل واحدة، في حين فقدت قوات الاحتلال قدرتها على التحكم في المجريات الأحداث، بل وقدرتها على إدراك حقيقة ما يجري. وإن وضعنا العامل الإيراني في الاعتبار، في منطقة ملاصقة تماماً للحدود الإيرانية ـ العراقية وفي وقت تتعرض فيه إيران لتهديدات بريطانية وامريكية متصاعدة، فلنا ان نتصور حجم التعقيد والعطب الذي أصاب البصرة ومنطقة أقصى الجنوب العراقي.

ولا تقل الأمور في بغداد والوسط سوءاً. عمليات مجموعات المقاومة المختلفة لا تقل عن ثمانين عملية في اليوم، والخسائر في صفوف قوات الاحتلال في تزايد مستمر. وقد عادت القوات الامريكية لقصف القرى والبيوت، عشوائياً في كثير من الأحيان، موقعة العديد من الضحايا. المعتقلون العراقيون في سجون الاحتلال ووزارة الداخلية العراقية بعشرات الآلاف، وإن كانت سلطات الاحتلال قد تعلمت درساً ما من فضيحة سجن أبوغريب فإن مراكز التحقيق والاحتجاز التابعة للداخلية هي في الحقيقة مراكز تعذيب وقتل رسمية. وقد وصل العنف الأهلي مستويات بالغة البشاعة، لم يعد من الممكن بأي حال من الأحوال إخفاء حقيقة تورط قوات الداخلية والميليشيات المتحالفة معها في مجرياته. عشرات من الجثث التي تتكشف يومياً في أحياء بغداد والمدن الأخرى وهي تحمل آثار التعذيب، خلفها عشرات من حوادث الاختطاف على الهوية الطائفية تقوم بها قوات تابعة للداخلية أو هذه الميليشيا أو تلك. عشرات الألوف من العائلات التي تم تهجيرها، أو سارعت بالهرب من مناطق تغلب عليها هذه طائفة ما. وبعجز قوات الاحتلال عن حفظ الأمن، وتحول وزارة الداخلية إلى مؤسسة للموت والإرهاب، سارع العراقيون في أغلب الأحياء والمدن إلى تنظيم أنفسهم حمل السلاح دفاعاً عن أمنهم وحياة أبنائهم وبناتهم. وبذلك توفرت كل العناصر الضرورية لانفجار حرب أهلية شاملة.

بالرغم من كل ادعاءات إعادة البناء، يقل إنتاج النفط والكهرباء عن معدله قبل الاحتلال. نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية تصل إلى ثلاثة أضعاف النسبة المسجلة في سنوات الحصار الدولي. وقد انتشر الفساد في أوساط الحكم والحاكمين، كما في أوساط الشركات العاملة في البلاد، عراقية كانت او غير عراقية، كما لم ينتشر في تاريخ العراق الحديث كله. وإذ تحتل أنباء الطبقة الحاكمة الحالية الكثير من مساحة الأخبار الوافدة من العراق، فإن جميع الأطراف ذات العلاقة تدرك ان هذا الضجيج السياسي كله لا يخرج عن كيلومترات مربعة قليلة تعرف على نطاق واسع باسم المنطقة الخضراء، لا يجرؤ أحد من السياسيين العراقيين المتضخمين بشهوة الحكم والنفوذ على مغادرتها. بل ان تصاعد التوتر حول الملف النووي بين الامريكيين والبريطانيين من جانب وإيران من جانب آخر يجعل من الصعب على المحتلين الثقة في الكثير من القوى التي تحالفت معهم قبل الغزو وبعده. أما قوات الجيش والأمن، التي بلغ تعداد من درب ونظم منها أكثر من مئتي ألف عنصر، طبقاً للتقديرات الامريكية، فتمثل واحدة من أكبر أوهام العراق المحتل. هذه قوات جندت على أسس طائفية وإثنية، لا عقيدة قتالية لها، وبوجود الاحتلال لا يوجد بينها الكثير ممن هو على استعداد للتضحية بنفسه من أجل سلامة نظام الاحتلال. وإن انحدرت الأوضاع إلى هوة حرب أهلية شاملة، فسيكون مصير هذه القوات التفكك والانهيار بدون أدنى شك. وحتى على مستوى التحالف الغربي، الذي بني بعد الاحتلال لإضفاء شيء من الشرعية على المشروع، فسرعان ما سينتهي إلى ما بدأ به الغزو، بعد ان خرجت القوات الأسبانية وأخذت الحكومة الجديدة في روما قراراً بسحب القوات الإيطالية.

خلال الأسابيع القليلة الماضية تصاعدت في لندن وواشنطن الأصوات الداعية إلى الإنسحاب من العراق، بعد ان فقدت حربه التي لا تبدو لها من نهاية دعم الرأي العام، واتضحت حقيقة الفشل في تحقيق الأهداف المتواخاة من غزوه، الأهداف المعلنة وغير المعلنة. وبالرغم من ان المسؤولين الرئيسيين في بريطانيا والولايات المتحدة يصرون على عدم تحديد موعد للانسحاب، ويؤكدون على أن الأوضاع في طريقها إلى التحسن، فإن وتيرة تسرب حديث الانسحاب إلى وسائط الإعلام في تزايد. قرار الانسحاب لن يكون سهلاً ولا سريعاً، فسواء كانت لندن وواشنطن ترغب في ذلك أو لا، فقد تحول العراق إلى واحد من أكبر مؤشرات النفوذ والوضع العالمين. وسواء أخذ الخروج من العراق صورة الانهيار الفيتنامي او تم بطريقة أكثر نظاماً وكرامة وتسويغاً، فإن أحداً لن يعجز عن رؤية حقيقة الفشل الكامن وراء الانسحاب. وهذا ما سيجعل اتخاذ القرار مسألة بالغة التعقيد والصعوبة. مثل هذا القرار يحتاج قدراً كبيراً من شجاعة تحمل المسؤولية وعواقبها، داخلياً ودولياً، وهو أمر يكاد يستحيل الإقدام عليه من قبل الذين أخذوا قرار الحرب. ما يبرز الآن باعتباره المخرج من الأزمة العراقية، سواء في بعدها السياسي المحلي أو في كارثتها العراقية أو عواقبها الدولية، هو التقسيم. من كبار رجال الكونغرس في واشنطن، مسؤولين مؤثرين في إدارات سابقة، إلى عسكريين ومعلقين بريطانيين من كافة الاتجاهات، يتصاعد الجدل حول ضرورة البدء بتقسيم العراق طبقاً لأسطورة الجنوب الشيعي، الوسط والشمال العربي ـ السني، وأقصى الشمال الكردي، ومن ثم الانسحاب وترك العراقيين لتدبير شؤونهم بأنفسهم.

التقسيم ليس حلاً للأزمة التي أدخل الاحتلال العراق إلى اتونها. بل ان التقسيم سيكون ذروة الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها إدارة الاحتلال منذ اليوم الأول، وأوصلت العراق إلى ما وصل إليه. موضوعة المناطق الثلاث هي وهم محفوف بالدماء والتطهير الطائفي والإثني، فلا الجنوب شيعياً تماماً ولا الوسط عربياً ـ سنياً تماماً ولا الشمال كردياً تماماً. ينتشر السنة العرب في معظم المحافظات الجنوبية، بنسبة لا تقل عن ثلاثين في المئة في البصرة وجوار الحلة والكوت. ويتواجد الشيعة في الأنبار وصلاح الدين، كما في العديد من مناطق الشمال. وإضافة إلى مشكلة كركوك غير القابلة للحل، فإن المناطق الكردية تعج بالمسيحيين والتركمان، السنة والشيعة على السواء. صحراء العراق الجنوبية ـ الشرقية هي صحراء قبلية سنية، وبغداد هي مركز حضري هائل من كافة الطوائف والأديان والأعراق. إن كان بإمكان العراق حتى الآن تجنب حرب أهلية شاملة، فمشروع التقسيم هو أقصر الطرق لهذه الحرب، ليس فقط بين الطوائف والأعراق الرئيسية بل داخل كل طائفة ومجوعة إثنية. والبصرة هي شاهد مأساوي راهن على هذا. انسحاب قوات الاحتلال، وتسليم البلاد لجمعية وطنية تمثل كافة القوى أو لقوات عربية، هو الخطوة الأولى لمعالجة العطب العميق والشامل الذي أصيب به العراق، أما التقسيم فلن يفتح إلا أبواب جهنم.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

هل يتراجع السودان عن موقفه الرافض لمجيء القوات الدولية؟

د. يوسف نور عوض *

■ قبل عدة أشهر خطب الرئيس السوداني في حشد من الجماهير السودانية متوعدا القوات الأممية التي تعتزم المجيء إلى إقليم دارفور بان الإقليم سيكون مقبرة للغزاة، وقد أكد وزير داخليته المعنى نفسه في خطاب آخر. ولكن هذه التهديدات لم تحدث اثرها، فقد قال «بان برونك» مندوب الأمين العام للامم المتحدة في كلمة ألقاها في مجلس الامن إن الحكومة السودانية سترضخ في آخر الأمر لما هو مطلوب منها، ولا نريد بذلك أن نقلل من أهمية ما قاله الرئيس البشير أو وزير داخليته فهما كانا ومازالا يستشعران أن هناك مؤامرة تدبر للسودان، وهما يريدان أن يعرفا حقيقة ما يجري قبل أن يعلنا استعدادهما للتعاون مع المنظمة الدولية.

وكانت الحكومة السودانية حتى تلك المرحلة تعتمد على الدعم الكامل من الإتحاد الأفريقي الذي كان يساند موقف الحكومة السودانية ولا يرى داعيا لإرسال قوات أممية إلى دارفور، ولكن موقفين غيرا الحسابات كلها، الموقف الأول هو حجب الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دعمهما لقوات الإتحاد الأفريقي ما جعل هذه القوات تجد نفسها عاجزة عن القيام بمهامها في الإقليم، وأما الموقف الثاني فهو النزاع الذي نشب بين السودان وتشاد والذي تفاقم بعد الحركة الإنقلابية التي قام بها المتمردون ضد حكومة الرئيس «دبي» الذي اتهم السودان بدعم المتمردين، وتعاطفت معه بعض الدول الأوروبية وفي مقدمها فرنسا.

ووجد الإتحاد الأفريقي نفسه محرجا، ذلك أن دعمه لموقف الحكومة السودانية في دارفور كان من الممكن أن يفسر على أنه انحياز لصالح السودان ضد الحكومة التشادية وهو ما لا يريده الإتحاد الأفريقي الذي أرسل إشارة إلى الأمم المتحدة بأنه لا يمانع في استبدال قواته العاملة في دارفور بقوات أممية، وشرع السودان يتحدث عن عمل القوات الأفريقية نفسها تحت العلم الأممي، وذلك بالطبع ما لا تريده الولايات المتحدة التي بدأت تتحرك مطالبة الإتحاد الاوروبي بإعلان موافقته على إرسال قوات أوروبية إلى السودان.

وفي هذه المرحلة وجهت الأمم المتحدة إنذارا للحكومة السودانية بضرورة التوصل إلى اتفاق مع المتمردين قبل الثلاثين من شهر نيسان (إبريل) الماضي، وقد أدهشت استجابة السودان السريعة المراقبين بل وفاجأت الأمريكيين أنفسهم وبالطبع كان السودان يمارس دبلوماسية مرنة حتى تلك المرحلة ووجد المتمردون أنفسهم أمام مأزق وعند ذلك تحركت الولايات المتحدة على الفور لإنقاذ موقف المتمردين وذلك بإرسال مساعد وزيرة الخارجية «روبرت زوليك» لمعالجة الموقف على الطبيعة وقد توجت محاولته بقبول فصيل واحد من المتمردين التوقيع على الإتفاق وهو فصيل «ميني أركو مناوي» وأفراد من فصيل عبد الواحد نور بينما رفض عبد الواحد نفسه التوقيع على الإتفاق، وهنا ظهر الدور الأمريكي واضحا، ذلك أن الحكومة السودانية كانت تريد بالتوقيع أن تفوت الفرصة على الولايات المتحدة والامم المتحدة حتى لا يكون الخلاف سببا في الإصرار على إرسال القوات الاممية ولكن رفض أحد الفصائل التوقيع لا يمكن أن يفسر إلا على أنه جزء من الخطة الأمريكية لان الولايات المتحدة التي نجحت في جعل الفريق الرئيسي يوقع ما كان يعجزها أن تقنع الفريق الصغير بالتوقيع ولكن ترك الأمرر دون إجماع شامل بين متمردي دارفور سيكون سببا قويا لإرسال قوات أممية ودعم الموقف الأمريكي في هذا الإتجاه.

ولا شك أن هذا الموقف أحرج الحكومة السودانية التي وجدت أن الإتفاق الذي تم توقيعه ليس في آخر الأمر سوى محاولة من الجانب الأمريكي لحفظ ماء الوجه وإتاحة الفرصة للحكومة السودانية لتغيير مواقفها على إعتبار أن هذه مرحلة تختلف عن المرحلة الأولى ويجوز لها فيها أن تتعامل مع المجتمع الدولي. وعلى الرغم من التصريحات المتشددة التي صدرت من بعض الوزراء مثل وزير الدولة للشؤون الخارجية «السماني الوسيلة» فقد كان موقف «لام أكول» معتدلا عندما جعل الباب مفتوحا أمام الحوار بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية، وكذلك موقف رئيس الوفد المفاوض في أبوجا مجذوب الخليفة الذي عبر عن موقف مشابه، وكل تلك مقدمات لقبول مجيء القوات الأممية وإن كان المسؤولون السودانيون يلطفون الموقف بان الأمر لا يعدو تغيير القبعات الزرقاء بقبعات حمراء ويعني ذلك عمل القوات الأفريقية نفسها تحت مظلة الأمم المتحدة وذلك تبرير غير مقبول لان مجيء القوات الأممية بضغط من الولايات الاممية له معنى آخر، ولا يمكن أن يفسر قبول الحكومة السودانية بمجيء هذه القوات بعد توقيع الإتفاق على أنه محاولة لفتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة في حقيقة أمرها لا تريد أن تفتح صفحة جديدة مع السودان كما فعلت مع ليبيا وهي لديها أسباب قوية لتفكيك النظام في السودان بل لعل مكافأة ليبيا الأخيرة بإعادة العلاقات معها سببه المباشر هو مساعدتها على التوصل إلى اتفاقية دارفور التي جعلت الولايات المتحدة تشعر أن ليبيا يمكن أن تكون مفيدة في مثل هذه المواقف.

ويمكننا القول إن السودان ظل لفترة طويلة خارج الاستراتيجية الأمريكية فهو قطر يقع في منتصف القارة الافريقية وعلى حدود مع العالم العربي وظلت واشنطن لا تعتبره من الأقطار المؤثرة في سياسة القارة الأفريقية أو المنطقة العربية بل لقد أطلق على السودان فترة طويلة رجل أفريقيا المريض ولكن السودان منذ استقلاله ظل يغلي بتفاعلات سياسية وهي في معظمها لا تنبع من رؤية داخلية متكاملة بل من تأثيرات سياسية خارجية، وقد رأينا كيف بعد هزيمة عام 1967 تبنى السودان الموقف العربي بكامله وسعى إلى عقد مؤتمر قمة الخرطوم الذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاثة. ويمكننا القول على وجه العموم إن السودان منذ حصوله على الاستقلال وهو يتبنى شعبيا سياسات مناوئة للولايات المتحدة وشهدت جميع عهود حكمه مظاهرات في الخرطوم مناوئة للسياسات الامريكية وحتى مشروع المعونة الأمريكية التي كان السودان أحد المستفيدين منها نظر إليها على أنها محاولة للسيطرة الأمريكية على السودان وغيره من دول العالم الثالث، ولكن المواجهة الحقيقية بدأت مع الولايات المتحدة عام ألف وتسعمئة وتسعة وثمانين وهو العام الذي سيطر فيه الاسلاميون على الحكم في السودان وكان ذلك في عهد الرئيس الامريكي الأب «جورج بوش»، وكما هو معلوم فإن الولايات المتحدة كانت مشغولة حتى ذلك الوقت عما يجري في السودان ولكن ذلك لم يحل دون توقيعها عقوبات اقتصادية عليه من منطلق قانون عام يفرض عقوبات على كل الدول التي تحاول قلب النظم الديمقراطية بوسائل عسكرية ولم يلتفت السودان كثيرا لذلك لانه كانت له خيارات أخرى في إطار الحرب الباردة في ذلك الوقت.

وكان الخطأ القاتل في علاقة السودان مع الولايات المتحدة مساندته غزو العراق للكويت عندما اتخذ السودان موقفا مناصرا للعراق على الرغم من العلاقات الجيدة التي كانت تربطه مع الكويت وتقديمها مساعدات كثيرة له وخاصة في أقاليمه الجنوبية وتغير الموقف تماما في علاقات الولايات المتحدة مع السودان في عهد الرئيس «بل كلنتون» الذي أدرجت حكومته السودان ضمن الدول السبع الداعمة للإرهاب، ولكن السودان لم يرتدع بذلك وفتح أراضيه لكثير من المتطرفين بل لعله احتضن الذين يأتون في أعلى قائمة الولايات المتحدة للإرهاب ولكن اخطر ما صعد التوتر بين السودان والولايات المتحدة هو محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس ابابا، وإذا لم يتهم السودان بصورة مباشرة بتدبيرها فقد اتهم بإيواء منفذيها، وكان ذلك سببا كافيا في نظر الولايات المتحدة لتمرير عقوبات ضد السودان في مجلس الامن وقد تطور الأمر مع حكومة السودان بحيث أغلقت الولايات المتحدة محطة مخابراتها في الخرطوم كما أغلقت سفارتها في وقت لاحق وقامت بالإعتداء عسكريا على مصنع الشفاء في الخرطوم بحري وتبلورت لدى الولايات المتحدة في مرحلة ولاية الرئيس كلنتون الثانية استراتيجية متكاملة في السودان لا تهدف فقط إلى زعزعة أمنه بل إلى إسقاط نظام حكمه ولكن هذه الاستراتيجية بدأت تأخذ طابعا جديدا في عهد الرئيس «جورج بوش » الإبن بتوصية من مركز الدراسات الاستراتيجية الذي أوصى بان أفضل خيار للتعامل مع السودان هو محاولة احتواء القطر وتحقيق كل ما تريده الولايات المتحدة دون تقديم تنازلات له وقد تجلى ذلك في الاسلوب الذي تعاملت به الولايات المتحدة في محادثات جنوب السودان والتي استطاعت من خلال وساطتها أن تصل إلى تحقيق ما تريده دون أن تقدم الكثير للسودان وهي تستخدم الاسلوب نفسه في إقليم دارفور وتعتقد أن استراتيجية تفكيك السودان إلى اقاليم تحمل في داخلها عناصر التقسيم وهي وصفة لإضعاف السودان في المستقبل حين تفكر هذه الأقاليم في إقامة حكومات مستقلة، ولا شك أن نظام الحكم القائم في الخرطوم لايفكر حتى هذه اللحظة من خلال هذا المنظور الواسع ويعتقد أن الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة سيؤدي في آخر الأمر إلى علاقات طيبة مع الحكومة الأمريكية دون ان يتنبه إلى أن سياسة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة مبنية في اساسها على محاربة سائر النظم الإسلامية التي تعتبرها تهديدا حقيقيا لدولة اسرائيل.

ولكن الأخطر في وضع السودان هو تحويل الصراعات إلى مواقف عنصرية بين قبائل أفريقية وأخرى عربية لأنه في مثل هذه الحال قد يبدو من الصعب التعرف على طبيعة الأفراد الذين يقودون الصراع وما إذا كانوا هم في الاساس ينتمون إلى قطر السودان، وربما كانت المشكلة في اساسها الحكومي والرسمي واضحة جدا ولكن الغريب هو أن الشعب السودان الذي كان دائما في الطليعة بالنسبة لقرارات حكومته والذي لعب دورا تاريخيا مهما في كثير من المراحل السياسية قد تراجع دوره ولم يعد يمسك بزمام الأحداث وذلك هو أيضا وضع المعارضة السودانية التي تلاشى تأثيرها بشكل كامل واصبح دورها مركزا فقط في عقد صفقات مع الحكومة لصالح قياداتها.

ويمكننا ان نقول في ضوء ما ذهبنا إليه إن جميع المنافذ والذرائع سدت امام نظام الحكم السوداني سواء كان ذلك من جانب الامم المتحدة اومن جانب الولايات المتحدة والإتحاد الافريقي واصبح السودان أمام خيار واحد، إما ان يقبل مجيء القوات الاممية وإما أن تغير الولايات المتحدة استراتيجيتها بالدخول في مرحلة المواجهة. والمرجح أن السودان سيجد لنفسه الذرائع التي يقبل بها مجيء هذه القوات تصديقا لما قاله «بان برونك».

* كاتب من السودان

كلمة الحق في قاموس الباطل

د. علي محمد فخرو

■ يقال بأن لاخلاف حول مبادئ الديمقراطية الأساسية وانما الخلاف هو حول وسائل وأشكال تطبيقها في الواقع. من هذه الحقيقة البسيطة يدخل العالم في محنته مع الولايات المتحدة الامريكية. فهي تصنّف وتبارك وترضى عن وتغضب على هذه الديمقراطية أو تلك، لا من خلال موازين معروفة، وانما من خلال توافق مصالحها الامبريالية مع هذا الشكل من التطبيق أو ذاك. ونخطئ اذا اعتقدنا بأن امريكا تكيل بمكيالين، اذ أنها تكيل بألف مكيال، وحتى درجة الغثيان.

تبدأ القصةُ عندما تصل طائرتنا، بعد عناء وارهاق ساعات طويلة من السفر، فوق مطار عاصمة من عواصم بلدان الشرق الأقصى. قبل الهبوط بدقيقتين يعلمنا قبطان الطائرة بأنه مضطر ليحوم لمدة نصف ساعة لأن المطار قد أغلق من أجل هبوط طائرة رأس الدولة. نبقى في النهاية، نحن وغيرنا، نحوم لمدة ساعة كاملة قبل أن تأذن لنا سلطات مطار جمهورية تدّعي أنها ديمقراطية بالهبوط الذي لايمكن أن يبدأ الآن بعد أن ينتهي قرع الاستقبال وشحن شنّط رأس الدولة. وفقط عندما يبدأ المطار باستقبال المواطنين العاديين، هؤلاء الذين وضعوا رأس الدولة على عرش سلطانه يمكن لطائرات عباد الله بملامسة أرض المطار.

كانت هذه أول اشارة الى احد تطبيقات الديمقراطية في ذلك البلد. لكن الاشارات تتوالى في الظهور. نكتشف في الحال أن تلك الدولة الديمقراطية قد عانت من العيش في ظل الأحكام العرفية عندما خرجت جموع هائلة من المواطنين تطالب باستقالة رأس الدولة واسقاطه من على عرش حكم فاسد حتى النخاع، متعاون مع حثالات جنرالات الجيش الفاسدين، خاضع لادارة الأجانب ومقدم البلاد كصحن شهي فوق طاولة قوى العولمة النهمة. وتكتمل قتامة الصورة عندما نعلم بأن حكومة رأس الدولة لم تستطع أو لم تُرد، منع اغتيال أكثر من مئة وأربعين من قادة ونشطاء المجتمع المدني المعارضين لسياسات الحكومة والمدافعين عن الفقراء والمهمّشين.

أين تكمن المفارقة؟ انها تكمن في أن هذه الجمهورية هي من أكثر حلفاء امريكا المقربين والمفضلين والمتعاونين الى حدود التبعيّة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية. ولأنها كذلك فانها في عرف عتاة اليمين الأصولي الصهيوني في واشنطن وفي عرف الاعلام الامريكي تعتبر من الدول الديمقراطية التي يشار اليها بالبنان. وعليه فان الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، الذي يوزّع يومياً التُّهم بحق دول العالمين العربي والاسلامي وينصب دولته كضمير للعالم، ولايجد لدولته مبرراً لأن يكون اغتيال الأبرياء في دولة حليفة خاضعة كتلك الجمهورية موضوعاً يستحق الاهتمام ورفع الصوت العالي مثلما تفعل دولته مع الآخرين.

لا يماثل هذا الصُّمت المخجل الأُصمت امريكا عن جرائم الاغتيالات اليومية الصهيونية في فلسطين المحتلّة، ولايكشف معانيه الاّ عندما نرى اغتيال فرد واحد في احدى دول الوطن العربي مبرراً يستوجب تكوين لجان التحقيق الدولية وعرض الأمر على مجلس الأمن، لكنه لا يستوجب حتى الادانة الدولية الشفهية عندما يتعلق الأمر بالدول المباركة من قبل سلطان واشنطن. فكأن امريكا تقول لنا بأن اختلاف الناس في مراتبهم السياسية يعني اختلافهم في قيمتهم الانسانية، وهو ما يدمّر أهم أسس الديمقراطية في تساوي البشر في الروح والكرامة.

ولكن من قال بأن امريكا معنيّة بالمبادئ الأساسية الأخلاقية للديمقراطية؟ ان الديمقراطية، مثلها مثل الطائرات ومثل الرؤوس النووية، هي أداة للاستعمال من أجل المصالح الامريكية العليا في بلاد العرب والمسلمين ولكنها في بلاد الأصدقاء والحلفاء تصبح شبحاً لايرى. في بلاد العرب يصبح شكل تطبيق الديمقراطية قضية من القضايا الكبرى في القرن الواحد والعشرين لكنه في بلاد الحلفاء يصبح قضية هامشية.

ان اختلاف تطبيق الديمقراطية في مختلف بلاد العالم هو حقيقة تاريخية واجتماعية، لكن كلمة الحق هذه تنقلب الى باطل شيطاني غامض عندما تدخل في القاموس السياسي الامريكي.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN